

دِقَاتُ الْحُجِّ الْقَضَائِيَّةِ

إِعْلَاد

د. / مِشْعَلُ بْنُ عَوَّاضِ السَّلَامِيِّ

عضو هيئة التدريس بجامعة أم القرى
كلية الدراسات القضائية والأنظمة

ملخص البحث

إن راحة الحجاج وزوار بيت الله الحرام وسلامتهم من أولويات ما اعتنت به حكومة المملكة العربية السعودية، فقد اهتمت - مشكورة بالبعد عن كل ما يكدر عليهم صفو عبادتهم، حيث كفلت لهم حق التقاضي طيلة أيام السنة وعلى وجه الخصوص موسم الحج الذي سخرت فيه كل قدراتها وطاقاتها لراحة الحجاج وأمنهم، وما يكفل لهم حفظ حقوقهم، ومن ذلك (دوائر الحج القضائية) في الحرمين الشريفين وفي المشاعر المقدسة، وهو موضوع هذا البحث ونعني بها: المحاكم القضائية التي تنظر في القضايا التي تنشأ داخل حدود حرم مكة المكرمة، والمشاعر المقدسة.

وتاريخ هذه الدوائر ممتد من زمن النبي ﷺ إلى عصرنا الحاضر، وأصلها ثابت بالسنة والأثر والقياس، وتتنوع اختصاصات هذه الدوائر إلى اختصاصات: مكاني وزماني ونوعي، وتختص بجملة من المميزات، أهمها: تحقيق المقاصد الشرعية.

ولقد صدرت لائحة مختصة بدوائر الحج القضائية تسمى (لائحة أعمال دوائر الحجاج والمعتمرين، والمعمول به حالياً هو إنشاء هذه الدوائر في موسم الحج فقط.

Judicial pilgrimage circles

Abstract

The comfort and safety of pilgrims and the visitors of the holy places are priority for The Saudi government. The Saudi government takes care of these Holy places and tries its best to keep them away from all sorts of troubles or disturbances. Worshippers' are ensured that they have the right to pursue their legal cases throughout the year and in particular during the season of Hajj. During this season, the government mobilizes all its capabilities and energies for the convenience and security of pilgrims. To guarantee preservation of pilgrims' rights, the government has established (judicial pilgrimage circles) in The Holy Mosques and in the Holy Shrines. These (judicial pilgrimage circles) are the subject of this research .:These judicial courts deal with cases that arise within the boundaries of the Holy City of Makah , and within the Holy Shrines .

The history of these circles extends from the time of the Prophet (peace and blessings of Allah be upon him) to our Present time, and their origin is documented in the Sunnah, impact and measurement. Specializations of these judicial circles vary to cover spatial, temporal and qualitative specializations, .They are characterized with certain features, the most important of which is their attempt to achieve the objectives of legitimacy.

A list of specialized judicial pilgrimage circles has been issued. This bylaw is called (The list of the work of the judicial circles of pilgrims and Umrah, These bylaws are in effect during the Hajj season only).

المقدمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:
فإن راحة الحجاج وزوّار بيت الله الحرام وسلامتهم من أولويات ما اعتنت به حكومة المملكة العربية السعودية، فقد اهتمت - مشكورة - بالبعد عن كل ما يكدر عليهم صفو عبادتهم، حيث كفلت لهم حق التقاضي طيلة أيام السنة، وعلى وجه الخصوص موسم الحج الذي سخرت فيه كل قدراتها وطاقاتها لراحة الحجاج وأمنهم، وما يكفل لهم حفظ حقوقهم، ومن ذلك (دوائر الحج القضائية) في الحرمين وفي المشاعر المقدسة وهو موضوع هذا البحث وقد قسمته إلى مبحثين ومطالب:

**المبحث الأول: التعريف بدوائر الحج القضائية وبيان تاريخها
ومشروعيتها وخصائصها.**

المطلب الأول: التعريف بدوائر الحج القضائية.

المطلب الثاني: تاريخ دوائر الحج القضائية.

المطلب الثالث: مشروعية دوائر الحج القضائية.

المطلب الرابع: خصائص دوائر الحج القضائية.

- المبحث الثاني: الاختصاص القضائي لدوائر الحج القضائية.
المطلب الأول: الاختصاص المكاني لدوائر الحج القضائية.
المطلب الثاني: الاختصاص الزمني لدوائر الحج القضائية.
المطلب الثالث: الاختصاص النوعي لدوائر الحج القضائية.
الخاتمة: وفيها أهم النتائج والتوصيات.
أسأل الله أن ينفع به ويجعله خالصًا لوجهه الكريم.

المَبْحَثُ الأول

التعريفُ ببدوِ الحَجِّ القِضائِيِّ

وَتاريخِهما ومبشروهما

وخصائِصُهما

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بدوائر الحج القضائية.

المطلب الثاني: تاريخ دوائر الحج القضائية.

المطلب الثالث: مشروعية دوائر الحج القضائية.

المطلب الرابع: خصائص دوائر الحج القضائية.

المطلب الأول

التعريف بدوائر الحج القضائية

أولاً: تعريف الدوائر في اللغة:

الدوائر جمع، مفردها دائرة^(١)، والدائرة: الحلقة أو الشيء المستدير، وفيه دائرة رأس الإنسان وهو الشعر الذي يستدير على القرن.

ومنها الدائرة التي في العروض وهي التي حصر الخليل بها الشطور؛ لأنها على شكل الدائرة التي هي الحلقة^(٢).

(١) الدوائر مفردها دائرة وليس دار، لأن الدار تجمع على دور أو أدور. انظر: تهذيب اللغة، الأزهري ١٤/١٠٨.

(٢) انظر: لسان العرب، ابن منظور، دار المعارف (٢/١٤٥٠)، تاج العروس، محمد الزبيدي، دار الهداية (١١/٣٣٤)، مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف محمد، المكتبة العصرية ١٤٢٠هـ، ص ١٠٩، مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - ١٣٩٩هـ، ٦/٢٧.

ثانياً: تعريف الحج في اللغة والاصطلاح:

تعريف الحج لغةً: الحج بفتح الحاء وكسرها لغتان مشهورتان وهو عبارة عن القصد، وحكي عن الخليل: أنه كثرة القصد إلى مَنْ نعظمه، قال الجوهري: ثم تطور استعماله في القصد إلى مكة للنسك. وفيه يقال: ما حجّ ولكن دَجّ، فالحج للنسك والدجُّ القصد للتجارة^(١).

الحج في الاصطلاح: قصد لبيت الله تعالى بصفة مخصوصة في وقت مخصوص بشرائط مخصوصة^(٢).

ثالثاً: تعريف القضاء في اللغة والاصطلاح:

القضاء في اللغة:

أصله قضايٌ، لأنه من قضيت إلا أن الياء لما جاءت بعد الألف همزت، والجمع الأ قضية.

(١) انظر: مختار الصحاح (١/٦٦)، تاج العروس (٥/٤٥٩)، المصباح المنير (١/١٢١).

وانظر المطلع على أبواب المقنع، محمد البعلي، تحقيق: محمود الأرنؤوط وياسين الخطيب، مكتبة السوادبي، ط ١ - ١٤٢٣، ص ١٩.

(٢) التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، لبنان ١٤٠٣ هـ باب الحاء ص: ٨٢.

والقضاء في اللغة: يطلق على ضروب متعددة كلها ترجع إلى معنى انقطاع الشيء وتمامه، ومنه: ﴿ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾ [الأنعام: ٢].

ومن معانيه: الحكم أو الفصل فيه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس: ١٩]، أي يفصل الحكم بينهم^(١).

القضاء في الاصطلاح:

تنوعت تعريفات الفقهاء للقضاء وتعددت على النحو التالي:
 المذهب الحنفي: (هو فصل الخصومات وقطع المنازعات)^(٢).
 المذهب المالكي: (هو الإخبار عن حكم شرعي على سبيل الإلزام)^(٣).

(١) انظر: مقاييس اللغة (٥/٩٩)، تهذيب اللغة (٩/١٧٠)، تاج العروس (٣٩/٣١٠).

(٢) رد المحتار على الدر المختار، محمد أمين عابدين، ط ٢- دار الفكر- بيروت: ١٤١٢هـ، ٥/٣٥١-٣٥٢.

(٣) مواهب الجليل، محمد بن محمد الحطاب، ط ٣- دار الفكر- بيروت ١٤٢٠هـ، ٦/٨٦-٨٧.

المذهب الشافعي: (هو فصل الخصومة بين خصمين فأكثر بحكم الله تعالى)^(١).

المذهب الحنبلي: (هو تبيين الحكم الشرعي والإلزام به وفصل الخصومات)^(٢).

يتضح مما سبق أن من العلماء من اختار المعيار الشكلي للقضاء. حيث يقوم هذا المعيار على اعتبار الجهة التي تصدره ولها قوة الإلزام وممن أخذ بهذا المعيار المالكية.

ومنهم من اختار المعيار الموضوعي الذي تقوم فكرته على موضوع القضاء، وهو حسم المنازعات وقطع الخصومات، وممن أخذ بهذا المعيار الحنفية.

ومن العلماء من اختار العيار المختلط الذي يقوم على الجمع بين المعيار الشكلي والموضوعي، فالفصل بين المتخاصمين لا يكفي لوحده إن لم يكن صادرًا من جهة تُلزم به المتخاصمين،

(١) مغني المحتاج، محمد بن أحمد الشربيني، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٥٧/٦١٤١٥ - ٢٥٩.

(٢) مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، ط ٢، المكتب الإسلامي، بيروت: ٤٥٣/٦، ١٤١٥هـ.

وممن أخذ بهذا المعيار الحنابلة^(١).

ويرجح الباحث هذا المعيار الأخير وعليه يكون تعريف القضاء: هو تبيين الحكم الشرعي وفصل الخصومات والإلزام به.

رابعاً: تعريف دوائر الحج القضائية:

سبق وأن ذكرت في بداية هذا المبحث تعريف دوائر الحج القضائية باعتبار مفرداتها، وأما باعتبار تعريف الجملة مركبة فتعرّف بما يلي:

هي محاكم قضائية تنظر في القضايا والإنهاءات المختصة بها والتي تنشأ داخل حدود حرم مكة المكرمة ومنى ومزدلفة ومشعر عرفة، وأحمية المشاعر^(٢) ومرافقها، وحدود حرم المدينة المنورة، في زمن الحج^(٣).

(١) انظر: الوسيط في التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي مع التطبيق الجاري في المملكة العربية السعودية ومصر والكويت، فؤاد أحمد عبد المنعم، حسين غنيم. الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، ص: ١٠.

(٢) الأحمية: جمع حمى، وأحمى المكان جعله حمى لا يقرب، حميت الحمى حمياً: منعه، فإذا امتنع منه الناس وعرفوا أنه حمى قلت أحميته. والمقصود بأحمية المشاعر ما كان قريباً منها. لسان العرب ط دار المعارف (١٠١٤ / ٢)، تاج العروس (٤٧٨ / ٣٧).

(٣) اللائحة التي صدرت لهذه الدوائر ليست خاصة بالحجاج، بل ويدخل تحت =

شرح التعريف:

أولاً: (محاكم قضائية):

حيث إنها ليست من اللجان شبه القضائية، بل محاكم قضائية تم إنشاؤها بناء على المادة (٢٦/٢) من نظام القضاء ونصها: (عند الاقتضاء يكلف المجلس الأعلى للقضاء بقرار يُصدِّره، دائرة أو أكثر لنظر القضايا المتعلقة بالحجاج والمعتمرين، وتصدر لائحة بقرار من المجلس تُنظِّم أعمال هذه الدائرة وتحدد اختصاصها المكاني والنوعي)، وقد صدرت هذه اللائحة من المجلس الأعلى للقضاء بقرار رقم (١١٨٧/١١/٣١) وتاريخ ١٨/١١/١٤٣١هـ.

ثانياً: (تنظر في القضايا والإنهاءات):

حيث لا يلزم الفصل في كل قضية تنظرها، فقد لا تحكم فيها لعدم الاختصاص، وقد لا يتم الحكم فيها بعد نظرها فتحال

= اختصاصها المعتمرين في زمن العمرة، ولذلك صدرت بمسمى (لائحة أعمال دوائر الحجاج والمعتمرين، إلا أن المعمول به حتى كتابة هذا البحث هو ما يخص الحجاج والمعتمرين في زمن الحج فقط وهناك توجه لإنشاء دوائر في فترة العمرة في الحرمين الشريفين، كما أفاد بذلك بعض القضاة. تنبيه: التعريف المذكور من قبل الباحث.

للمحكمة المختصة ، ويدخل في التعريف الإنهاآت لأنها مما
اختصت بها الدوائر في اللائحة.

ثالثاً: (التي تنشأ داخل حدود حرم مكة المكرمة ومنى ومزدلفة
ومشعر عرفة وأحمية المشاعر ومرافقها وحدود حرم المدينة
المنورة) حيث أنها مختصة بمكان معين ولا تتعداه مكاناً.

رابعاً: زمن الحج:

حيث أنها مختصة بزمان معين ولا تتعداه لغيره، يتم تحديده
بقرار يصدر كل سنة هجرية من قبل المجلس الأعلى للقضاء.

المطلب الثاني

تاريخ وأثر الحج القضائي

إن ولاية القضاء من أعظم واجبات الدين؛ فإن بني آدم لا تتم مصالحهم إلا بالاجتماع، وربما حصل عند اجتماعهم نزاع وخلاف، فحينئذ نحتاج للقضاء لحل هذا النزاع والفصل في الخصومة، وحينما ننقب في تاريخنا الإسلامي بحثاً عن القضاء في الحج وكيف كان؟ وهل ثمة ولاية قضائية في الحج كانت؟

نجد حينها أن ولاية الحج كانت في الأصل لأمير الحج؛ فهو الأمير والقاضي والإمام والمفتي لا سيما في القرون الأولى، ولقد فرض الحج في السنة التاسعة للهجرة على الصحيح ولم يحج رسول الله ﷺ وأرسل أبا بكر الصديق رضي الله عنه، وحج رسول الله ﷺ في السنة العاشرة، وقد كان الخلفاء الراشدون من دونه يتولون إمرة الحج بأنفسهم، وربما أنابوا غيرهم، فقد أناب أبو بكر الصديق رضي الله عنه عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وأناب عمر الفاروق عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه سنة ثلاث

عشرة، وأتاب عثمان رضي الله عنه عبد الرحمن بن عوف، وأتاب علي رضي الله عنه عبد الله بن العباس وقثم بن العباس رضي الله عنهما جميعاً.

وهكذا في بقية دول الإسلام بعد الخلافة الراشدة، فقد كان هناك أمراء للحج كما في عهد بني أمية وبني العباس إلا أن تلك الحقبة الزمنية لم تكن ولاية قضاء الحج متميزة مستقلة عن أمير الحج^(١).

جاء عن صاحب الأحكام السلطانية (وهو ممن توفي في القرن الخامس): هذه الولاية على الحج ضربان.

أحدهما: أن تكون على تسيير الحجيج.

والثاني: على إقامة الحج، فأما تسيير الحجيج فهو ولاية سياسية وزعامة وتدبير، والشروط المعتمدة في المولى أن يكون مطاعاً ذا رأي وشجاعة وهيبة وهداية.

والذي عليه في حقوق هذه الولاية عشرة أشياء، وذكر منها:

- أن يُصلحَ بين المتشاجرين، ويتوسط بين المتنازعين ولا

(١) انظر: تاريخ أمراء الحج، د. بدري محمد فهد كلية الآداب - جامعة محمد بن عبد الله - فاس.

يتعرّض للحكم بينهم إجبارًا إلا أن يفوّض الحكم إليه، فيُعتَبَرُ فيه أن يكون من أهله فيجوز له حينئذٍ الحكم بينهم^(١)، فإن دخلوا بلدًا فيه حاكم جاز له ولحاكم البلد أن يحكم بينهم، فأيهما حكم نفذ حكمه، ولو كان التنازع بين الحجيج وأهل البلد لم يحكم بينهم إلا حاكم البلد.

- أن يقوم زائغهم ويؤدّب خائنهم، ولا يتجاوز التعزير إلى الحد، إلا أن يؤذن له فيه فيستوفيه إذا كان من أهل الاجتهاد فيه، فإن دخل بلدًا فيه من يتولى إقامة الحدود على أهله نظرًا، فإن كان ما أتاه المحدود قبل دخول البلد فوالي الحجيج أولى بإقامة الحد عليه من والي البلد، وإن كان ما أتاه المحدود في البلد فوالي البلد أولى بإقامة الحد عليه من والي الحجيج^(٢).

(١) هذا ما يسمّى في الفقه والنظم الحديثة بالتحكيم، وهو يختلف عن القضاء من حيث الجهة المولية التي لها إنشاء هذه الولاية، ففي التحكيم تقع التولية للحكم من الخصوم، وفي القضاء تقع التولية للقاضي من الإمام.
انظر: عقد التحكيم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، قحطان الدوري، دار الفرقان، ١٤٢٢هـ، ص ٢٩.

(٢) الأحكام السلطانية، علي بن محمد الماوردي، دار الحديث - القاهرة، ١٧٢/١ - ١٧٣.

وقال صاحب الفروع (وهو من علماء القرن الثامن): يعتبر في ولاية تسيير الحاج كونه مطاعاً ويصلح بين الخصمين ولا يحكم بينهم إلا أن يفوض فيعتبر كونه من أهله^(١).

من الملاحظ هنا أنه يوجد اهتمام وحاجة بأحكام قضاء الحج إلا أنه لازال مرتبطاً بأمر الحج، ولم تكن له ولاية مستقلة، وقد نقلت لنا كتب التاريخ أن الولاية قد خصصوا لها من يتولاها فقد وُجد ما يسمى بـ(قضاء المَحْمِل)^(٢) كما بين ذلك صاحب كتاب الدرر الفرائد المنظمة، وهو من علماء القرن العاشر، حيث عقد فصلاً في ذكر المناصب التابعة لإمرة الحاج وذكر منها:

١- قضاء المحمل: وهذه الوظيفة عبارة عن كون حاكماً شرعياً ينصبه ولي الأمر ليتعاطى الأحكام الشرعية بين الحجيج ذهاباً وإياباً ضبطاً لوقائع المسلمين، وكان يتولاها قاضٍ من قضاة المذاهب الأربعة يعينه قاضي قضاة ذلك المذهب.

(١) الفروع، محمد بن مفلح، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط ١- ١٤٢٤هـ، ٦ / ٧٤.

(٢) المحمل بفتح فسكون فكسر هو اليهودج وهو مركب يركب عليه على البعير. (انظر: معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي، دار النفائس، ١ / ٤١٤).

٢- شهود المحمل: وهم اثنان من أهل الخبرة والعدالة مَنْ له معرفة بالصناعة^(١).

ومن هنا يظهر أن بداية ما يسمى بقضاء الحج كولاية مستقلة كان في القرن العاشر.

ولم أقف - حسب علمي - على مَنْ تحدث عن هذا النوع من القضاء من المعاصرين وأبرز جوانبه، لا سيّما وأنه يتعلّق بشعيرة عظيمة وبركن عظيم من أركان الإسلام، وإن مما يذكر فيشكر ما أولته حكومة المملكة العربية السعودية من عناية في هذا الجانب ممثلة في وزارة العدل، حيث رأت الوزارة تفعيل دور العدالة والتي تتكامل مع هذه الشعيرة بتقديم أفضل الخدمات لحجاج بيت الله الحرام؛ حيث قامت - حسب آخر المستجدات في العام الماضي ١٤٣٨هـ - بتجهيز ثماني عشرة دائرة قضائية متخصصة للنظر في القضايا المتعلقة بالحجاج والمعتمرين التي تنشأ داخل حدود حرم مكة المكرمة ومنى ومشعر عرفة.

(١) انظر: الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظّمة، عبد القادر بن محمد الجزيري الحنبلي، تحقيق محمد حسن إسماعيل، بيروت - دار الكتب العلمية: ١٤٢٢هـ، ص: ١٦٩.

ومما ينبغي الإشادة به هنا حسن التعامل الإنساني مع المتقاضين في حال التحقيق معهم وإيقافهم حيث يسمح للحاج الذي يتم إيقافه بالتنقل مع الحجاج وإكمال حجه بألية خاصة إلا في حالة الجرائم الكبيرة فيعامل وفقاً لقرار مجلس هيئة كبار العلماء رقم ١٧٣٥٧ وتاريخ ١٤/١١/١٤٠٨هـ^(١).



(١) مفاد هذا القرار أن القضايا المهمة التي يجب المحافظة على المتهم فيها كالقتل والسطو والخطف فينبغي ألا يُمكن المتهمون فيها والموقوفون بسببها من إتمام مناسك الحج إن كانوا مجرمين ويعتبرون في حكم المحصرين.

المطلب الثالث

مشروعيتها وأثر الحج القضائي

أصل القضاء مشروع بالكتاب والسنة والإجماع والقياس، ولست أتحدث هنا عن مشروعية القضاء إنما حديثي عن مشروعية قضاء الحج، ومما لا خلاف فيه أنه يستدل له بأصل مشروعية القضاء، فكل دليل يدل على مشروعية القضاء، فهو دليل على مشروعية قضاء الحج إلا أنه ثمة أدلة خاصة وهي على النحو التالي:

أولاً: من السنة والأثر:

١- ما رواه الإمام أحمد في مسنده عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى اليمن، فانتبهنا إلى قوم قد بنوا زبيةً للأسد^(١)، فبينما هم كذلك يتدافعون إذ سقط رجلٌ فتعلق بأخر، ثم تعلق رجلٌ بأخر، حتى صاروا فيها أربعةً، فجرحهم الأسد، فانتدب له رجلٌ بحربة فقتله فماتوا من جراحتهم كلهم، فقام أولياء الأول

(١) الزبية: هي حفيرة تُحفر للأسد والصيد ويغطى رأسها بما يسترها ليَقَعَ فيها، ومنه قولهم بَلَغَ السيلُ الزبى. انظر: النهاية في غريب الحديث لأثير (٢/٢٩٥).

إلى أولياء الآخر فأخرجوا السلاح ليقتتلوا، فأتاهم علي رضي الله عنه على تَفِيئَةٍ ذلك، فقال: تريدون أن تقاتلوا ورسول الله حيٌّ؟ إني أقضي بينكم قضاءً. إن رضيتم فهو القضاء، وإلا حَجَزَ بعضكم عن بعض حتى تأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فيكون هو الذي يقضي بينكم، فمن عدا بعد ذلك فلاحق له، اجمعوا من قبائل الذين حفروا البئر رُبْعَ الدية وثلثَ الدية ونصِفَ الدية، والدية كاملة، فلأول الرُّبْع لأنه هلك مَنْ فَوْقَهُ، وللثاني ثلثُ الدية، وللثالث نصف الدية، وللرابع الدية كاملة، فأبوا أن يرضوا، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند مقام إبراهيم، فقصَّوا عليه القصة، فقال: «أنا أقضي بينكم» واحتبى، فقال رجلٌ من القوم: إن علياً قضى فينا، فقصَّوا عليه القصة، فأجازه رسول الله صلى الله عليه وسلم (١).

وجه الدلالة من الحديث: ما جاء في رواية المسند أنهم أتوا النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند المقام، وهو ما يسمى بقضاء الاستئناف وهي الدرجة الثانية من درجات التقاضي.

(١) رواه الإمام أحمد في مسنده، (مسند علي ابن أبي طالب، ح: ٥٧٣) ١٥/٢، والبيهقي، ح (١٦٣٩٧) ٨/١٩٢. والحديث مختلف في تصحيحه بناء على اختلافهم في الحكم على أحد رواته، وقد صححه الشيخ أحمد شاکر في تحقيقه على المسند وحسنه الألباني.

٢- روي أن عثمان بن عفان رضي الله عنه قضى في امرأة قُتِلَتْ في الحرم بدية وثلاث دية^(١).

وجه الدلالة من الأثر: هو قضاء أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه في دية المرأة التي قتلت في الحرم، وقد ورد في بعض الروايات أنها كانت في الطواف^(٢).

٣- ما روي أن رجلاً قُتِلَ في الطواف فاستشار عمرُ الناس، فقال علي رضي الله عنه، ديته من المسلمين، أو في بيت المال^(٣).
وجه الدلالة من الأثر.

قضاء عمر أن دية المقتول في زحام الناس خطأ على بيت المال وهذا يدخل تحت اختصاصات القضاء.

٤- ما رواه ابن كثير في البداية والنهاية عن الواقدي في قضية جبلة بن الأيهم في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما وطئ رجلاً إزاره وهو يطوف بالكعبة فانحل إزاره فَلَطَمَهُ، فأمر عمر بالقود فيه فاستكثر ذلك على نفسه وهو ملك فارتد عن الإسلام^(٤).

(١) مصنف بن أبي شيبة، ح (٢٨١٨٢) ٩/٣٢٦.

(٢) انظر: سنن البيهقي (٧١ / ٨).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة، ح (٢٨٤٣٦) ٩/٣٩٥.

(٤) البداية والنهاية، ابن كثير (٦٩ / ٨).

ثانياً: القياس:

أوجب النبي ﷺ التأمير لثلاثة يكونوا في سفر^(١)، لأن عدم التأمير يترتب عليه الخلاف وعدم جمع الكلمة، ومع التأمير يقل الخلاف وتجتمع الكلمة، فإذا شرع التأمير لثلاثة في سفر فمشروعية القضاء في الحج والذي تجتمع فيه مئات الألوف من الناس وهم أكثر عدداً أولى وأحرى^(٢).

ثالثاً: المعقول:

اجتماع الحج اجتماع محدد بزمان ومكان معين، وقد يحصل فيه زحام وتدافع، فيستغل بعض ضعاف النفوس هذه الفرصة لنيل مأربه من نشل ونهب، وربما حصل أثناء ذلك اعتداء سواء كان عمداً أم خطأ، فلزم أن يكون القضاء حاضرًا للحاجة إلى سرعة الفصل وعدم التأخير، حفظاً لمصالح الناس وحقوقهم، ودرءاً للمفاسد عنهم، ورددعاً للمعتدي.

(١) انظر الحديث: سنن أبي داود ح (٢٦٠٨) ٢/٤١.

(٢) مطالب أولي النهى، مصطفى الرحيباني، المكتب الإسلامي، ط ٢ - ١٤١٥ هـ، ٢٣٢/٧.

المطلب الرابع

خصائص دوائر الحج القضائية

إن المتأمل في عمل دوائر الحج القضائية ليتبين له أنها تتميز عن غيرها من الدوائر بعدة خصائص، ومن تلك الخصائص ما يلي:

أولاً: تحقيق المقاصد الشرعية:

لم يخل مجتمع قطُّ من جهة تقضي بين الناس على أي نحو من أنحاء الحكم والقضاء^(١)، ولو كان ذلك في موسم من مواسم العبادة، وسبب ذلك: (أن الظلم في الطباع فلا بدَّ من حاكم ينصف المظلوم من الظالم)^(٢).

لأن المسلم يظلُّ غير معصوم من الوقوع في المعصية والخطأ مهما بلغ عمق إيمانه وصفاء إسلامه، ولم تغفل الشريعة هذا

(١) نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، ط ١٤٢٣ هـ، ص ٨٠.

(٢) المجموع شرح المذهب، الإمام النووي، دار الفكر ١٢٥ / ٢٠.

الجانب^(١)، ولذلك جاء القضاء في هذا الموسم حفظاً للمقاصد الشرعية، فهو يحفظ (الدين والنفس والعقل والمال والعرض) وهذا يبين وواضح في عمل دوائر الحج القضائية، ففي جانب حفظ الدين فقد جاء في قرار مجلس هيئة كبار العلماء رقم ١٤٥ وتاريخ ١١/٧/١٤٠٨هـ، المتضمن أن القضايا المهمة التي يجب المحافظة على المتهم فيها كالقتل والسطو والخطف فينبغي ألا يمكن المتهمون فيها والموقوف بسببها من إتمام مناسك الحج إن كانوا محرمين بالحج ويعتبرون في حكم المحصرين، وهذا يفيد أن القضايا الأخرى التي لا تصل إلى القتل والسطو والخطف يترك فيها الحاج لإكمال مناسك الحج والعمرة حفاظاً على إتمام عبادته على الوجه الشرعي الصحيح.

(فالشريعة الإسلامية شريعة عملية تسعى إلى تحصيل مقاصدها في عموم الأمة وفي خوصية الأفراد، فلذلك كان الأهم في نظرها إمكان تحصيل مقاصدها ولا يتم ذلك إلا بسلوك طريق التيسير والرفق)^(٢).

(١) نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، د. عبد الكريم زيدان، ص: ٩٠.

(٢) مقاصد الشريعة، محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق: محمد الطاهر ميساوي، دار النفائس، ط ٣ ١٤٣٢هـ، ص: ٣٣٧.

وأما حفظ النفس والعرض والمال فهو أيضًا واضح جلّي في قضايا الاعتداء على الأنفس والأعراض والأموال، وفي التطبيق العملي يتبيّن أن أكثر القضايا ورودًا للدوائر هي قضايا المال والعرض والنفس.

ثانياً: سرعة الفصل في القضايا وتنفيذها:

وهذه الميزة تعتبر من أظهر ما يميز العمل في دوائر الحج القضائية إذ إن موسم الحج يستلزم السرعة والاستعجال، وهذا هو الواقع العملي، حيث يتواجد مندوب النيابة العامة (المحقق)، (المدعي العام)، والقاضي؛ حيث جاء في التعميم رقم ٨/ت/١١٦ وتاريخ ١/٨/١٤٠٩ هـ: المبني على توصيات معالي وزير العدل: تحال جميع قضايا النشل إلى المحكمة حالاً من جهة التحقيق للنظر فيها فوراً لأخذ إقرار الجاني والحكم عليه بما يتناسب مع الجرم المرتكب في حقه، على أن يصحب هذه القضايا المدعي العام في كل قضية وفي كل مقر من مقرّاتها من أجل إنهاء أعمال الحج في موسم الحج.

وفيما يخص التنفيذ فقد جاء في التعميم السابق حثُّ أصحاب الفضيلة القضاة بالتركيز على العقوبات البدنية كمضاعفة الجلدات التعزيرية، وأن يكون الجلد فوراً، وعلى مرأى من الناس من بني

جنسه إن أمكن، وفي أثناء موسم الحج ليكون ذلك رادعاً لمن يتربّص بحجاج بيت الله الحرام.

ثالثاً: السلطة التقديرية للقاضي:

من الخصائص التي تختص بها دوائر الحج القضائية إعطاء القاضي سلطة تقديرية تخوّل له تحقيق المصلحة من القضاء لاسيما وأن أكثر القضايا المعروضة هي من قبيل التعزيرات، ومن ذلك ما جاء في التعميم السابق: ترك موضوع مصادرة المبالغ التي تضبط مع النشالين من عدم ذلك لنظر حاكم القضية لكونه أدرى بملاساتها.

وإن كانت السلطة التقديرية من سلطات القاضي عموماً إلا أنها هنا أكثر وضوحاً لاسيما وأن أكثر القضايا هي من قبيل التعزيرات.

رابعاً: التركيز على العقوبات البدنية:

العقوبة قد تكون بدنية، وقد تكون مالية، وقد تكون بدنية ومالية، ومما يميز العمل في دوائر الحج القضائية التركيز على العقوبات البدنية كمضاعفة الجلدات التعزيرية بدلاً من عقوبة السجن لمدة طويلة، وهو ما جاء التوجيه به في التعميم السابق المبني على توصيات معالي وزير العدل.

المَبْحَثُ الثَّانِي

الْاِخْتِصَالُ الْقَضَائِيُّ

لِلدَّوَائِرِ الْحَجِّ الْقَضَائِيَّةِ

وفيه تمهيد وثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الاختصاص المكاني لدوائر الحج القضائية

المطلب الثاني: الاختصاص الزمني لدوائر الحج القضائية.

المطلب الثالث: الاختصاص النوعي لدوائر الحج القضائية.

الْمَهْيَدُ

تقوم فكرة الاختصاص القضائي عموماً على مبدأ تعدد المحاكم والقضاة في البلد الواحد والزمان الواحد، بحيث توزع الأعمال القضائية على عدد من المحاكم لتختص كل محكمة بأنواع معينة من الخصومات والمنازعات التي فيها دون غيرها^(١).

وبناءً على ذلك وجدت القاعدة الشرعية التي تنص على أن القضاء يتخصَّص بالزمان والمكان والحوادث^(٢).

وفي بحثي هذا سأبين ثلاثة أنواع من الاختصاصات لدوائر الحج القضائية، وهي الاختصاص المكاني والزماني والنوعي.

ولست هنا بصدد الحديث عن التأصيل الشرعي لهذه الاختصاصات، فقد بُحثت في بحوث مستقلة، وإنما سأحدث عن تطبيق هذه الاختصاصات في دوائر الحج القضائية.

(١) الاختصاص القضائي في الفقه الإسلامي مع بيان التطبيق الجاري في المملكة العربية السعودية، أ.د ناصر الغامدي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى لعام ١٤١٨هـ، ص: ١٥١.

(٢) مجلة المحاماة الشرعية السنة الأولى العدد ٣، رجب ١٣٤٨هـ بحث بعنوان: القضاء الشرعي، وتخصيصه وشيء من تاريخه.

المطلب الأول

الاختصاص المكاني لدوائر الحج القضائية

الاختصاص المكاني: هو تخصيص ولي الأمر للقاضي بأن يحكم في دائرة مخصوصة أو أمكنة مخصوصة وهو ما يعرف عند الفقهاء بـ (خصوص العمل)^(١).

ومن خلال النظر في لائحة أعمال دوائر الحجاج والمعتمرين^(٢)، يتبين لنا الاختصاص المكاني لدوائر الحج القضائية؛ حيث نصت المادة الرابعة على أن الدوائر تختص مكاناً بالقضايا التي تنشأ داخل حدود حرم مكة المكرمة ومنى ومزدلفة ومشعر عرفة وأحمية المشاعر ومرافقها وحدود حرم المدينة المنورة.

وعليه فإن أي قضية تنشأ خارج حدود هذه الأماكن المحددة

(١) انظر: المغني، ابن قدامة، تحقيق د. عبد الله التركي، دار عالم الكتب، ط ٣، ١٤/٨٩، وانظر: الاختصاص القضائي، د. ناصر الغامدي، ص ٢٥٩.

(٢) صدرت هذه اللائحة من المجلس الأعلى للقضاء بقرار رقم (٣١/١١/١١٨٧) وتاريخ ١٨/١١/١٤٣١هـ.

فليست من اختصاص هذه الدوائر ولو كانت في أيام الحج. وهذا ما أكدته المادة الأولى حيث جاء فيها: (عند الاقتضاء يكلف المجلس كل سنة هجرية بقرار يصدره دائرة أو أكثر من بين دوائر الاستئناف ودوائر الدرجة الأولى لنظر القضايا المتعلقة بالحجاج والمعتمرين والقضايا الواقعة في حدود اختصاص الدائرة المكاني، وتكوّن الدائرة من قاضٍ فرد أو أكثر بحسب الاختصاص المنصوص عليه نظامًا، ويحدّد القرار مقرّ عمل الدائرة ومدة التكاليف وبدايته وساعات العمل اليومية للدائرة وبدايتها)^(١).

ومما أفادته هذه المادة أن مكان الدوائر يحدد من قبل المجلس كل سنة هجرية، وأن الدوائر تتعدد بحسب درجات التقاضي. وقد يسقط الاختصاص المكاني للدائرة في حالة ما إذا اتفق أطراف القضية وطلبوا نظر قضيتهم - قبل ضبطها - في إحدى المحاكم المختصة بنوع القضية سواء كانوا سعوديين أم غير سعوديين إذا كانوا مقيمين في المملكة، وقد استُثني من ذلك: قضايا إثبات التنازل وتصديق الاعتراف وقضايا السجناء الموقوفين،

(١) انظر المادة الأولى من لائحة أعمال دوائر الحج والمعتمرين.

وسبب الاستثناء - في نظري - هو أهمية مثل هذه القضايا وطلب السرعة في تنفيذها.

وكذلك يسقط الاختصاص المكاني للدائرة في حالة ما إذا طلب المدعي نظر قضيته في محكمة بلد المدعى عليه داخل المملكة^(١).



(١) انظر المادة السادسة من لائحة أعمال دوائر الحجاج والمعتمرين.

المطلب الثاني

الاختصاص الزماني لدوائر الحج القضائية

الاختصاص الزماني: هو تخصيص ولي الأمر للقاضي بأن يحكم في زمان محدد^(١).

وقد حددت اللائحة الاختصاص الزماني لدوائر الحج القضائية وهو ما جاء في المادة الأولى (ويحدد القرار مقر عمل الدائرة ومدة التكليف وبدايته وساعات العمل اليومية للدائرة وبدايتها).

حيث إن المجلس يصدر قراراً كل سنة هجرية يحدد فيه الدوائر وأماكن مقر عمل كل دائرة ويبين فيه مدة التكليف وبدايته وساعات العمل للدوائر وبدايتها اليومية.

ومما يدل على الاختصاص الزماني لهذه الدائرة، أن القضية قد لا يتم النظر أو الحكم فيها وتنتهي مدة التكليف فإن اللائحة قد نصت على معالجة هذا الإشكال حيث جاء في المادة الثامنة في

(١) الاختصاص القضائي، أ.د. ناصر الغامدي، ص: ٣٠٠.

الفقرة الثالثة: تحال القضايا التي لم تنظر أو نظرت ولم يتم الحكم فيها أو لم تدقق من دائرة الاستئناف - بوساطة الرئيس العام للدوائر - إلى المحكمة المختصة بها نظاماً للنظر فيها.

المطلب الثالث

الاختصاص النوعي لدوائر الحج القضائية

الاختصاص النوعي: هو تخصيص ولي الأمر للقاضي بأن يحكم في قضايا معينة دون غيرها، سواء كانت هذه القضايا تختص بموضوع معين أو قيمة معينة أو تخصُّ أشخاصًا معينين وهو ما يعرف عند الفقهاء بـ (خصوص النظر) ^(١).

ومما يندرج تحت هذا الاختصاص عدة أنواع:

١- الاختصاص الموضوعي.

٢- الاختصاص القيمي.

٣- الاختصاص الشخصي.

وفيما يلي بيان هذه الاختصاصات لدوائر الحج القضائية.

أما الأول: وهو الاختصاص الموضوعي فقد حددت اللائحة

(١) انظر: المغني، ابن قدامة، تحقيق د. عبد الله التركي، دار عالم الكتب، ط ٣، ٨٩/١٤، وانظر: الاختصاص القضائي، د. ناصر الغامدي، ص ٢٥٩.

اختصاصاتها الموضوعية بالنظر فيما يلي:

١- إثبات التنازل وتصديق الاعتراف.

٢- القضايا الجزائية التي لا إتلاف فيها وما نشأ عنها من ضرر مهما بلغ مقداره.

٣- أي قضايا أخرى يقررها المجلس.

وقد أتاحت اللائحة للمجلس أن يضيف أنواعاً أخرى تقتضيها الحاجة وهو ما جاء في الفقرة الأخيرة السابقة.

وأما الاختصاص القيمي فقد حددت اللائحة النظر في القضايا المالية التي لا تزيد عن عشرين ألف ريال.

أما القضايا الجزائية التي لا إتلاف فيها فقد جعل للدائرة حق النظر في الضرر الناشئ عن هذا الإتلاف مهما بلغ مقداره^(١).

وأما الاختصاص الشخصي: فقد يتبادر إلى الذهن أن هذه الدوائر مختصة بالنظر فيما يقع بين الحجاج والمعتمرين فيما بينهم، ولكن هذا المتبادر إلى الذهن ليس هو المعمول به في تلك الدوائر؛ حيث إن الدائرة تنظر فيما يقع بين الحجاج مع بعضهم أو فيما بين

(١) انظر المادة الخامسة من لائحة أعمال الحجاج والمعتمرين.

دَوَائِرُ الْحَجِّ الْقَضَائِمَةِ

الحجاج وبين غيرهم، أو فيما يحصل بين بقية الناس من غير الحجاج والمعتمرين، واللائحة لم تبين هذا الأمر لكنه هو المعمول به في الدوائر.

كما أن الدوائر لا تميز بين السعوديين وغير السعوديين، ولا بين الموظفين في الدوائر الحكومية وغيرهم.

الْحَاثِمَةُ

وفي الختام أسأل الله تبارك وتعالى أن يبارك في هذا العمل وأن يرزقني حسن الجوار وخدمة حجاج بيته الحرام، وإني أرجو الله أن يكون هذا البحث إضافة جديدة في المكتبة القضائية خدمة للقضاة والمهتمين من المحامين وطلبة العلم والمختصين وهذه جملة من النتائج والتوصيات.

أولاً: النتائج:

- ١- دوائر الحج القضائية هي: محاكم قضائية تنظر في القضايا التي تنشأ داخل حدود حرم مكة المكرمة ومنى ومزدلفة ومشعر عرفة وأحمية المشاعر ومرافقها، وحدود حرم المدينة المنورة في زمن الحج.
- ٢- تاريخ دوائر الحج القضائية ممتد من زمن النبي ﷺ إلى عصرنا الحاضر.
- ٣- أصل مشروعية دوائر الحج القضائية ثابت بالسنة والأثر والقياس.
- ٤- يتنوع الاختصاص القضائي لدوائر الحج القضائية إلى اختصاص مكاني وزماني ونوعي، وقد حددت لائحة أعمال دوائر الحج والمعتمرين هذه الاختصاصات.

٥- تختص دوائر الحج القضائية بجملة من الخصائص والمميزات وهي كالتالي:

أ- تحقيق المقاصد الشرعية

ب- سرعة الفصل في القضايا وتنفيذها.

ج- السلطة التقديرية للقاضي.

د- التركيز على العقوبات البدنية.

٦- الاهتمام الفائق والعناية بالحجاج والمعتمرين بدءاً من دخولهم هذه الأراضي المباركة وانتهاءً بمغادرتهم. ومن جوانب العناية والاهتمام بهم تخصيص دوائر قضائية في موسم الحج لسرعة البت في قضاياهم حتى يعودوا إلى بلادهم مطمئنين.

٧- صدور لائحة مختصة بدوائر الحج القضائية تسمى (لائحة أعمال دوائر الحج والمعتمرين).

٨- المعمول به حالياً هو إنشاء هذه الدوائر في موسم الحج فقط، وإن كانت اللائحة عامة في الحج والعمرة، ومما نما إلى علمي أنه ستخصص دوائر قضائية ثابتة في مواسم العمرة في الحرمين.

ثانياً: التوصيات:

- ١- دراسة الجوانب التاريخية لدوائر الحج بشكل أوسع من قبل المختصين في التاريخ.
- ٢- دراسة متخصصة للمقاصد الشرعية لدوائر الحج القضائية
- ٣- دراسة متخصصة لدور النيابة العامة بجهتها (التحقيق والادعاء العام) وأثرها في أعمال دوائر الحج القضائية.
- ٤- إبراز الجوانب المضيئة والفتاوى والقرارات التي تتعلق بالعبادة بالحج وخصوماتهم القضائية.

مُلْحَمٌ

لَا تُحْتَرَأُ عَمَّالٌ لَيْوَالِئُ الرَّحْمَاجِ وَالْمُعْتَمِرِينَ

دَوَائِرُ الْحَجِّ الْقَضَائِيَّةِ

الرقم: ١٤٢ / ت
التاريخ: ١٤٤٩ / ١١ / ٣١
البرقيات: ٢
الموضوع:



المملكة العربية السعودية
المجلس الأعلى للقضاء

(تعميم لجميع قضاة المحاكم)

سلمه الله

فضيلة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
أسأل المولى العليّ القدير لي ولكم التوفيق والسداد لكل خير أما بعد،
إشارة إلى قرار المجلس الأعلى للقضاء ذي الرقم (٣١/١١/١٤٣٧) والتاريخ
١٤٣١/١١/١٨ هـ المتضمن: اعتماد لائحة تنظيم أعمال دائرة الحج والمعتمرين
بالصيغة المرافقة بهذا القرار. الخ.
عليه تجدون برققه نسخة من اللائحة المشار إليها للاطلاع واعتماد موجبها.
والله يحفظكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،.....

رئيس المجلس الأعلى للقضاء

د. صالح بن عبد الله بن حميد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
المجلس الأعلى للقضاء

الرقم:

التاريخ:

المرفقات:

قرار رقم (٢١/١١ / ١٤٣١ هـ) وتاريخ ١٨/١١/١٤٣١ هـ

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم أما بعد ؛
فإن المجلس الأعلى للقضاء . بناء على الصلاحيات المخولة له نظاماً، وبناءً على المادة (٢/٢٦) من نظام
القضاء ونصها (عند الاقتضاء يكلف المجلس الأعلى للقضاء بقرار يصدره دائرة أو أكثر لتنظر القضايا
المتعلقة بالحجاج والمعتمرين، وتصدر لأئحة بقرار من المجلس تنظم أعمال هذه الدائرة وتحدد اختصاصها
المكاني والنوعي)، وبعد الاطلاع على مشروع اللائحة المعدة من اللجنة التحضيرية لتنظيم عمل دائرة
الحجاج والمعتمرين وبعد المناقشة والدراسة، وبناءً على ما تقتضيه مصلحة العمل وعلى ما يقتضيه النظام ،
فإن المجلس الأعلى للقضاء يقرر الآتي :

أولاً: اعتماد لائحة تنظيم أعمال دائرة الحجاج والمعتمرين بالصيغة المرفقة بهذا القرار .

ثانياً: يبلغ هذا القرار ومشفوعه لمن يلزم لاعتماده والعمل بموجبه .

والله الموفق .

عضو
ظافر بن محمد القرني

عضو
محمد بن فهد العبدالله

عضو
أحمد بن عبدالمجيد الغامدي

عضو
علي بن عباس الهكمي

عضو
فهد بن عبدالعزيز الشارس

عضو
عبد الرحمن بن محمد الغزي

عضو
عبد الرحمن بن عبدالعزيز الكليبة

عضو
إبراهيم بن شايع الحقييل

عضو
عبد العزيز بن عبد الرحمن الربيعة

رئيس المجلس الأعلى للقضاء

د. صالح بن عبد الله بن حميد

دَوَائِرُ الْحَجِّ الْقَضَائِيَّةِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
المجلس الأعلى للقضاء
الأمانة العامة

الرقم:

التاريخ:

المرفقات:

لائحة أعمال دوائر

الحجاج والمعتمرين

عدد المواد (٩)



الملكة العربية السعودية
المجلس الأعلى للقضاء
الأمانة العامة

الرقم:
التاريخ:
المرفقات:

المادة الأولى :

عند الاقتضاء يكلف المجلس . كل سنة هجرية - بقرار يصدره دائرة أو أكثر من بين دوائر الاستئناف ودوائر الدرجة الأولى لنظر القضايا المتعلقة بالحجاج والمعتمرين والقضايا الواقعة في حدود اختصاص الدائرة المكاني . وتكون الدائرة من قاض فرد أو أكثر بحسب الاختصاص المنصوص عليه نظاماً ، ويحدد القرار مقر عمل الدائرة ومدة التكليف وبيدائته وساعات العمل اليومية للدائرة وبيدائتها .

المادة الثانية:

- 1 . يسمى رئيس المجلس بقرار يصدره رئيس كل دائرة وأعضاءها .
- 2 . يكلف رئيس المجلس . بقرار يصدره . أحد أعضاء السلك القضائي رئيساً عاماً للدوائر ، كما يكلف أحد أعضاء السلك القضائي مساعداً للرئيس ويحدد قرار تكليفهما مقر العمل ومدة التكليف وبيدائته وساعات العمل اليومية لكل منهما وبيدائتها على أن تقسم بينهما ، وتكون مهمتهما الإشراف على الدوائر فيما تتطلبه إجراءات العمل والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة وأي مهام أخرى يقررها المجلس .

المادة الثالثة :

- 1 - يكون لكل دائرة مقر مستقل ، وتزود . قبل بداية التكليف بمدة كافية . بما تتطلبه إجراءات العمل من أجهزة حاسب وغيرها لضبط القضايا وتسجيلها كما تزود بعدد كاف من الموظفين والمستخدمين وغيرهم بحسب الحاجة ويعملون تحت رقابة رئيس الدائرة ، ويخضع الجميع لرقابة الرئيس العام للدوائر .

- 2 . يكون لكل دائرة ختم رسمي تختم به أعمالها .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



المملكة العربية السعودية
المجلس الأعلى للقضاء
الأمانة العامة

الرقم:

التاريخ:

المرفقات:

المادة الرابعة:

تختص الدوائر مكاناً بالقضايا التي تنشأ داخل حدود حرم مكة المكرمة ومبنى ومزدلفة ومشعر عرفة وأحمية المشاعر ومراقفها وحدود حرم المدينة المنورة خلال مدة التكليف.

المادة الخامسة:

تختص الدوائر نوعاً بالنظر في الآتي:

١. إثبات التنازل وتصديق الاعتراف.
٢. النظر في القضايا الجزائية التي لا إتلاف فيها وما نشأ عنها من ضرر مهما بلغ مقداره.
٣. النظر في القضايا المالية التي لا تزيد عن عشرين ألف ريال.
٤. أي قضايا أخرى يقررها المجلس.

المادة السادسة:

باستثناء قضايا إثبات التنازل وتصديق الاعتراف وقضايا السجناء والموقوفين، لأطراف القضية باتفاق بينهم إذا حضروا لدى الدائرة طلب نظر قضيتهم كتابياً - قبل ضبطها- من إحدى محاكم المملكة المختصة بها نوعاً إذا كانوا مقيمين في المملكة سواء أكانوا سعوديين أم غير سعوديين، وتحيل الدائرة القضية للمحكمة المختصة، ويسري ذلك على المدعي إذا طلب نظر قضيته في محكمة بلد المدعى عليه داخل المملكة.





الملكة العربية السعودية
المجلس الأعلى للقضاء
الأمانة العامة

الرقم:
التاريخ:
المرفقات:

المادة السابعة :

مع عدم الإخلال بما ورد في المادة الرابعة على كل دائرة النظر في أي قضية ترد إليها إذا كانت مختصة بها نوعاً

المادة الثامنة :

يجب في نهاية كل تكليف اتخاذ الآتي :

- ١- تقفل الدوائر ضبوطها وسجلاتها بأنواعها وتوقعها وتختتمها بالختم الرسمي .
- ٢- نودع الضبوط والسجلات والملفات والأوراق - بوساطة الرئيس العام للدوائر . لدى المحكمة المختصة بها نوعاً في مدينة مكة المكرمة أو المدينة المنورة ، وتتولى النظر في إجراءات القضايا المنتهية من تهميشات وما في حكمها عند طلب اجرائها وتسري على ذلك الإجراءات المقررة نظاماً، ولا يجوز العمل في الضبوط والسجلات بعد ذلك .
- ٣- تحال القضايا التي لم تنظر أو نظرت ولم يتم الحكم فيها أو لم تدقق من دائرة الاستئناف - بوساطة الرئيس العام للدوائر - إلى المحكمة المختصة بها نظاماً للنظر فيها ، وترود المعاملة بنسخة مصدقة من ضبط القضية التي نظرت ولم يحكم فيها ، كما تزود الجهة المعنية بصورة من خطاب الإحالة .
- ٤- يعد أعضاء الدوائر ورئيسها العام تقريراً شاملاً يتضمن خلاصة أعمال الدوائر والإنجازات التي تحققت والمعوقات والمقترحات بشأنها ويرفع للمجلس بوساطة الرئيس العام للدوائر .

المادة التاسعة :

يعمل بهذه اللائحة من تاريخ صدورها وتلغى ما يتعارض معها من أحكام.



فَهْرَسُ الْمَصَالِكِ وَالْمَرَجِعِ

- ١- الأحكام السلطانية، علي بن محمد الماوردي، دار الحديث- القاهرة.
- ٢- الاختصاص القضائي في الفقه الإسلامي مع بيان التطبيق الجاري في المملكة العربية السعودية، أ.د ناصر الغامدي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى لعام ١٤١٨هـ.
- ٣- البداية والنهاية، ابن كثير.
- ٤- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ٥- تاريخ أمراء الحج ، د. بدري محمد فهد كلية الآداب - جامعة محمد بن عبد الله - فاس.
- ٦- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، دار الكتب العلمية، لبنان ١٤٠٣هـ.
- ٧- تهذيب اللغة، الأزهري.

٨- الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة،
عبد القادر بن محمد الجزيري الحنبلي، تحقيق محمد حسن إسماعيل،
بيروت- دار الكتب العلمية: ١٤٢٢هـ.

٩- رد المحتار على الدر المختار، محمد أمين عابدين،
ط٢- دار الفكر- بيروت: ١٤١٢هـ.

١٠- سنن البيهقي.

١١- سنن أبو داود.

١٢- عقد التحكيم في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي،
قحطان الدوري، دار الفرقان، ١٤٢٢هـ.

١٣- الفروع، محمد بن مفلح، تحقيق: عبد الله التركي،
مؤسسة الرسالة، ط١- ١٤٢٤هـ.

١٤- لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: عبد الله علي الكبير
ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف،
القاهرة.

١٥- المغني، ابن قدامة، تحقيق د. عبد الله التركي، دار عالم
الكتب، ط٣.

١٦- مجلة المحاماة الشرعية السنة الأولى العدد ٣، رجب ١٣٤٨هـ بحث بعنوان: القضاء الشرعي، وتخصيصه وشيء من تاريخه.

١٧- المجموع شرح المهذب، الإمام النووي، دار الفكر.

١٨- مختار الصحاح، محمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: يوسف محمد، المكتبة العصرية ١٤٢٠هـ.

١٩- مسند الإمام أحمد.

٢٠- مصنف بن أبي شيبة.

٢١- مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، ط ٢، المكتب الإسلامي، بيروت: ١٤١٥هـ.

٢٢- مطالب أولي النهى، مصطفى الرحباني، المكتب الإسلامي، ط ٢- ١٤١٥هـ.

٢٣- المطلع على أبواب المقنع، محمد البعلي، تحقيق: محمود الأرنؤوط وياسين الخطيب، مكتبة السوادني، ط ١- ١٤٢٣.

٢٤- معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي، دار النفائس، ط ١٤٠٨هـ.

٢٥- مغنى المحتاج، محمد بن أحمد الشرييني، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥هـ.

٢٦- مقاصد الشريعة، محمد الطاهر بن عاشور، تحقيق: محمد الطاهر ميساوي، دار النفائس، ط ٣، ١٤٣٢هـ.

٢٧- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس الرازي، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر - ١٣٩٩هـ.

٢٨- مواهب الجليل، محمد بن محمد الحطاب، ط ٣ - دار الفكر - بيروت ١٤٢٠هـ.

٢٩- نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، د. عبد الكريم زيدان، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٢٣هـ.

٣٠- نظام القضاء في الشريعة الإسلامية، د. عبد الكريم زيدان.

٣١- النهاية في غريب الحديث في الأثير.

٣٢- الوسيط في التنظيم القضائي في الفقه الإسلامي مع التطبيق الجاري في المملكة العربية السعودية ومصر والكويت، فؤاد أحمد عبد المنعم، حسين غنيم. الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.